

مستشفى دار العجزة الإسلامية أيادٍ تزرع الأمل

اذكرونا بالخير



منذ تأسيسها في العام ١٩٥٢، دأبت مستشفى دار العجزة الإسلامية على تقديم يد العون إلى كل من يحتاجها من دون أي تمييز.

إلى جانب العناية بكبار السن وتأمين حياة كريمة لهم، قدّمت المستشفى على مدى 65 عاماً، العديد من الخدمات الطبية من ضمنها:

- خدمات طبيّة عامّة
- طبّ الشيخوخة
- طبّ الأطفال
- رعاية ذوي الإحتياجات الخاصّة
- الأمراض العقلية والنفسية
- العيادات الخارجية
- المستشفى التعليمي الطبي

يستفيد من خدمات المستشفى ما يقارب الـ 600 مريض يتوزعون على أقسامها المختلفة وينالون العناية التي يحتاجونها.

للتواصل معنا، يمكنكم زيارتنا أو الإتصال بنا على:

بكل بساطة

المهندس سليمان هارون
نقيب المستشفيات في لبنان

كتب الكثير عن موضوع سلسلة الرتب والرواتب وتمويلها. المهم ان ربط تطبيقها بزيادة الضرائب يعني ان ليس لدى الدولة حالياً الموارد المطلوبة لها وهي تفرض الضرائب على المواطنين الذين ليس بإمكانهم تحملها، والنتيجة الحتمية ان الفقير سيزداد فقراً والطبقة المتوسطة سوف تقلص أكثر فأكثر والقلّة اليسوريين يتدبرون امورهم بطريقة من الطرق. واما التهليل لزيادة الضرائب على ارباح المصارف فسوف تعوّضها المصارف بسهولة وتعكسها على المواطنين على شكل عمولات اضافية وفروقات فوائد وسواها من التقنيات الحاسوبية. ولا عجب ان يؤدي هذا الى زيادة ارباحها مما يفسح في المجال اكثر لتمويل الدولة. كل ذلك من جيوب زبائنها والقطاعات الانتاجية.

وسط هذه المعمة تسير المستشفيات بسرعة نحو ورطة كبيرة، اذ ان زيادة الاجور في القطاع الخاص آتية لا محال واثراً على الكلفة سوف يكون مهماً. حيث ان اجور الموظفين في المستشفى تبلغ نسبة ٤٠٪ من مجموع مداخيلها. وبمعزل عن

زيادة الاجور القادمة فالتعريفات المعمول بها حالياً تجاوزها الزمن والكل اصبح على علم بالامر.

لن ندخل في تفاصيل الحسابات ولكن نختصر فنقول:

ان جميع ما تخصّصه الدولة حالياً للاستشفاء على نفقة جميع صناديقها الضامنة (وزارة صحة، ضمان اجتماعي، قوى عسكرية وامنية، تعاونية موظفين...) يبلغ سنوياً حوالي ٩٥٠ مليون دولار اميركي، وهي بحاجة الى مبلغ اضافي يقارب ٥٠٠ مليون دولار سنوياً كي تفي بكل ما تعد به الناس وهو امر قيل لنا انه غير وارد حالياً.

عدد من المستشفيات يتقاضى مبالغ اضافية من المرضى تعويضاً عن التعريفات المتدنية. هذا ليس سراً على احد. واذا لم تصحّح التعريفات، فإن عدداً اكبر قد يلجأ الى هذا التدبير، ومن لا يفعل ذلك سوف يضطر الى الإقفال. طبعاً العقود الحالية بين المستشفيات والصناديق الضامنة تتضمن بنداً لا يسمح باستيفاء اي مبلغ اضافي من المريض تحت اية حجة كانت.

القرار هنا عند ادارات الجهات الضامنة: اما ان تفسخ العقود مع اي مستشفى، دون اي تمييز، يخالف هذا البند، واما ان تعدّل التعريفات بشكل يحافظ على مصالح الجميع.

خلاف ذلك نكون كمن يحاول إخفاء الحقيقة عن الناس، ومن يريد منع التصرف الخاطيء عليه ان يبدأ اولاً بمعالجة اسبابه.

نحن ننتظر القرار.

